

د. مسعداوي يوسف*
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير - جامعة البليدة

ملخص :

يعتبر قطاع التأمين صلب المنظومة التنموية باعتبار دوره كمنتج لخدمات تأمينية أساسية لدفع الأنشطة الاقتصادية والتصديرية ودعم الادخار لتوظيفه في تمويل المشاريع الاقتصادية.

ونركز من خلال هذه الورقة على أهمية نظام تأمين القروض على الصادرات باعتباره أداة من أدوات تنمية الصادرات ومن بين أهم حوافز التصدير. وتبدو أهمية تأمين القروض على الصادرات وفي ظل حقيقة أن المنافسة في الأسواق العالمية لم تعد تعتمد على الأسعار والجودة فحسب، بل أصبحت التسهيلات في الدفع في كثير من الأحيان من بين العناصر المهمة في الجذب للأسواق الخارجية، الأمر الذي قد يعرض المصدر الوطني لمخاطر عدم الدفع لأسباب تجارية أو غير تجارية، ولذلك فقد أصبح التأمين على قروض المصدرين ضد مخاطر عدم الدفع من أهم عناصر تشجيع الصادرات.

Resumé

Par sa nature, l'assurance crédit à l'exportation assure la promotion des exportations en incitant les exportateurs à vendre à l'étranger. En cas de risque de non paiement, celui-ci est couvert par l'assurance. Ce risque peut être commercial ou politique.

Beaucoup de juridictions demandent que le fournisseur et sa banque prennent en charge une partie

* أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة البليدة.

du risque – un mécanisme pour amener le fournisseur à s'intéresser de très près à ses clients

La société d'assurance crédit à l'exportation fait en général une évaluation du risque pour le fournisseur et pour l'acheteur avant de faire son offre d'assurance des exportations.

الكلمات الدالة :

بوالص التأمين، أقساط التأمين، المخاطر التجارية، المخاطر غير التجارية، الائتمانات، تأمين القروض

مقدمة

لم تعد عناصر المنافسة الدولية تقتصر فقط على أسعار السلع والجودة، بل أصبحت آجال الدفع الممنوحة من المصدر للمستورد تمثل أحد أهم عناصر المنافسة. ولذلك يعتبر التمويل اللازم وضمانه من أهم المشكلات التي تواجه المصدرين وخاصة في الدول التي تعاني من نقص حاد في مصادر التمويل.

يعتبر التصدير من أهم المداخل لتحقيق الأهداف التنموية. ومن هذا المنطلق، فإن الصادرات تمثل الطريق الصحيح لتوفير فرص عمل منتجة وجذب استثمارات جديدة كما أنها تشكل موردا مستقرا للنقد الأجنبي.

إذ كانت التسهيلات التمويلية أحد المحفزات الأساسية، بل أحد الشروط الضرورية الواجب توفيرها، لازدهار التجارة الخارجية بين مجموعة من الدول، فإن توفير هذا النوع من التمويل سواء أكان قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل لا يتم، في العادة، بالحجم المطلوب في غياب التأمين ضد المخاطر.

وعليه يعتبر قطاع التأمين صلب المنظومة التنموية باعتبار دوره كمنتج لخدمات تأمينية أساسية لدفع الأنشطة الاقتصادية والتصديرية ودعم الادخار لتوظيفه في تمويل المشاريع الاقتصادية.

فسواء توفر التمويل اللازم للصفقة التجارية بين مصدر في بلد معين ومستورد في بلد آخر أو لم يتوفر، فإن المصدر أو الممول يتعرض إلى عدة أنواع من المخاطر . وانطلاقاً من ذلك كيف يمكن لنظم تأمين القروض على الصادرات الإسهام في تنمية الصادرات ؟

وستتناول في هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

أولاً - ماهية تأمين القروض على الصادرات وفوائده؛

ثانياً - إدارة تأمين القروض على الصادرات؛

ثالثاً - تطور صناعة تأمين القروض على الصادرات.

أولاً - ماهية تأمين القروض على الصادرات:

ستنطلق في البداية إلى مفهوم تأمين القرض على الصادرات من

خلال التعرض لأهم المصطلحات التي ترد في عقد التأمين بالإضافة، لنصل إلى تلخيص أهم فوائد هذه الأداة في تنمية الصادرات من خلال الضمان الذي تقدمه إلى البنوك.

1- مفهوم تأمين القروض على الصادرات:

من خلال تتبع التعريف المختلفة لتأمين القروض على

الصادرات¹، يمكن استخلاص التعريف الشامل : " هو وسيلة من وسائل التمويل المصرفي وأداة تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لشركة التأمين من تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية للقروض المرتبطة بعمليات التصدير فيما بين الدول، كما أنه أداة من أدوات تنمية الصادرات من خلال تأمين القروض المرتبطة بالتصدير بين مشتر محلي وبائع أجنبي.

يغطي تأمين القروض على الصادرات المخاطر غير التجارية وذلك باعتبار أن المخاطر التجارية هي مسؤولية المصدر بعكس المخاطر

¹ Voir Jean bastin, « Assurance Cr dit dans le monde contemporain »,  dition Jupiter, Paris, 1978, p50. et Michel Noinville , « la Coface : la garantie des risques a l'exportation »,  dition Dunod, Paris, 1993, p32.

غير التجارية التي تخرج بطبيعتها عن نطاق سيطرته، لأنها تكون بسبب إجراءات تتخذها السلطات العامة في القطر المضيف للاستثمار.

يغطي تأمين القروض على الصادرات المخاطر التجارية والمخاطر غير التجارية، وتتمثل أهمية التأمين في دوره التقليدي المتمثل في حماية المصدر من تلك المخاطر وبما يوفره من مزايا أخرى من أهمها أنه يمكن المصدر من منح المستورد شروط دفع ميسرة ومن ثم زيادة قدرة الأول على المنافسة، إذ يمكن التأمين المصدر من منح تسهيلات في الدفع للمستورد ويمكنه في الوقت ذاته من الحصول على تمويل دون أن يضطر للانتظار حتى يحل موعد استحقاق قيمة الصفقة، ويتم ذلك من خلال تنازل المصدر عن حقه في التعويض لدى المؤسسة للبنك الممول بمجرد إتمام عملية الشحن.

2- فوائد تأمين القروض على الصادرات:

فضلاً عما يوفره التأمين من حصول المصدر أو البنك الممول على التعويض المناسب في حالة عدم وفاء المشتري سواء لأسباب تجارية أو غير تجارية، فتمتد فوائد أخرى للتأمين تبرز أهميته في تنمية الصادرات منها:

- يمكن التأمين من توفير التمويل اللازم بأسعار فائدة أقل من الأسعار التجارية السائدة حيث يقلل التأمين من تقييم الجهات الممولة للمخاطر المتعلقة بالقروض¹؛

- بوجود التأمين يمكن للمشتري (تأمين قرض المشتري) أو للمصدر (تأمين قرض المصدر) الحصول على التمويل اللازم في شكل قروض أو تسهيلات مباشرة من أحد المصارف التجارية أو مؤسسات التمويل المتخصصة لسداد قيمة البضاعة، مما لا يمكن توفيره دون وجود التأمين وخاصة حينما يرتبط الوفاء بإحدى الدول ذات المخاطر العالمية من وجهة نظر مؤسسات التمويل؛

- يعني التأمين المصدر من رجوع البنك الممول عليه في حالة عدم الوفاء بالكمبيالات المسحوبة على المستورد عند حلول آجالها².

¹ شعبان رأفت محمد، « نظم تمويل وضمان التمان الصادرات مع دراسة التجربة المصرية »، دار ص 252 . النهضة العربية، القاهرة، 2005.

² سامي عفيفي حاتم، " سياسات تمويل وضمان الصادرات في البنوك الآخذة في النمو والاندول الصناعية المتقدمة"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، ملحق السنة السادسة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1992، ص 47.

إن التأمين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود التمويل المنظم (مؤسسة تمويل أوبك متخصصة أو من خلال جهاز المصارف التجارية)، بل أن هذا الارتباط أمر تفرضه ضرورة تنظيم الحصول على التمويل بشروط ميسرة، فمختلف أنظمة التأمين الوطنية في الدول الصناعية توفر تغطية كاملة للمصارف عن القروض التي تمنحها للمصارف الوطنية مقابل تحديد سعر فائدة أقل من السعر السائد، أو تقاضي هامش منخفض يضاف إلى سعر الفائدة الأساسي نتيجة لتدني الخطر أو انعدامه بعد توفر التأمين¹.

وإذا كان التمويل والتأمين نشاطين يختلفان في طبيعتهما وأساليبهما والمؤسسات القائمة على توفيرهما، إلا أنهما يكملان بعضهما البعض، فلا يمكن توفير التمويل اللازم من مختلف مصادره دون وجود التأمينات والضمانات الكافية المقدمة من جهة مستقلة تتمتع بثقة الممول.

ثانياً - إدارة تأمين القروض على المصارف:

ترتبط مهمة مؤمن القروض في إدارته لتأمين التأمين بالمرحلة التي يمر بها العقد، وانطلاقاً من ذلك سوف نتناول في الجزء الأول دور مؤمن القرض قبل حدوث المخاطر لننتقل في الجزء الثاني إلى ما بعد حدوث الخطر.

1- إدارة تأمين القروض على قبل تحقق الخطر:

عندما يتقدم مانح القرض إلى هيئة التأمين طالباً بتغطيتها لعملية معينة فإنها لا تقوم بالموافقة على طلبه إلا بعد القيام بدراسة أربعة عناصر أساسية، هي: المشتري، دولة المشتري، مانح القرض، التعاقد المبرم بين المشتري ومانح القرض.

ولكي تتمكن هيئة التأمين من دراسة هذه العناصر وتحليلها، يجب أن تتوفر لديها معلومات كافية عن كل عنصر منها.

أ- مصادر معلومات هيئة التأمين: بعد أن كان مانح القرض هو المسئول عن توفير المعلومات لهيئة التأمين فيما سبق، أصبحت هيئة التأمين تقوم بنفسها بهذه المهمة، بما يتوافر لديها من معلومات وبيانات. وقد تعددت مصادر المعلومات اللازمة لمباشرة عملها، وتتمثل أساساً في:

شواري محمد عاشور، "آليات ودور التأمين في تنمية المصارف"، برنامج "الأساليب الحديثة" لتسمية وتمويل المصارف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 19-23 يناير 2002، ص 32.

1- شركات المعلومات: وهي شركات متخصصة في جمع المعلومات التجارية عن المدينين لصالح الدائنين، وذلك بهدف إمداد الطرف طالب المعلومات ببيانات كافية عن عمله حتى يستطيع تكوين صورة واضحة لمركزه المالي، ليأخذ ما يراه مناسباً من ضمانات¹.

ورغم أهمية هذه الشركات المالية، إلا أنها ما برح متواجدة في كثير من الدول منها الجزائر وحتى البلدان العربية. أمثالاً بالنسبة لأوروبا فالأمر يختلف حيث ظهرت هذه الشركات منذ زمن بعيد، ومن بين أوائل هذه الشركات: شركة Comptoir Théodore Eckel la Sûreté du Commerce التي تأسست في سنة 1852 بسويسرا، تلتها شركة Comptoir Théodore Eckel la Sûreté du Commerce التي تأسست في سنة 1857 بباريس، لتأتي بعدها شركات أخرى.

تقدم هذه الشركات مستويات مختلفة من المعلومات، حيث يمكن أن تقتصر على تقديم معلومات أولية عن المدين كالعنوان، لتصل إلى بحث تفصيلي عن المدين فيشمل دراسة التطور التاريخي للمدين ومنشأته، رأس المال والشكل القانوني، الأنشطة التي يمارسها، الشركات المنافسة، رقم الأعمال المنفذ في ذات السنة وفي السنوات السابقة.

كما يمكن أن تتمثل نوعية الخدمة المقدمة من شركة المعلومات في تقديم وتحليل ميزانية المدين عن آخر سنتين أو ثلاث سنوات، لتوضح صورة المركز المالي لشركة².

وكمثال على ذلك شركة Coface SCRL الفرنسية، وهي أكبر شركة في فرنسا في مجال جمع وتحليل المعلومات، أنشئت سنة 1988 وتمتلك شركة الكوفاس الفرنسية 100% من رأس مال شركة SCRL، وتقدم الشركة الخدمات التالية:

5 - AS، وهي خدمة من شأنها تزويد طالب المعلومات بالبيانات الأساسية التي تسمح بالتعرف على الشركة المطلوب الاستعلام عنها، مثل: رقم الأعمال، تاريخ التأسيس، الشكل القانوني؛

¹ Denis-Linton, Marine., " L'assurance crédit en droit interne", Paris Panthéon -Sorbonne, 1978, p264.

² France Baud, Marie., " Information commerciale : ce que valent vos sources ", le Moniteur du Commerce International (MOCI), N° 1289, 12 Juin 1997, p73.

* Société Spécialisée dans l'information d'entreprise et la Gestion des Créances. Commerciales.

AS 6 -

المطلوب الاستعلام عنها وكافة العناصر الأساسية اللازمة لاتخاذ قرار سريع بمنح القرض، مثل: الأرباح والخسائر المحققة من طرف المؤسسة، البنوك التي تتعامل معها، ورأي شركة SCRL في منح القروض؛

- المتابعة الدائمة، وهي خدمة نتيج للمستفيد منها أن يظل دائما على علم بكافة التطورات التي تلحق بعملية وعلى الأخص: تغيير ملاءة عميله، إعلانه التوقف عن دفع ديونه، إشهار إفلاسه، توقفه عن النشاط؛

- تقدم ملخصا عن الميزانية وأهم بنودها مما يسمح بتقييم الحالة المالية للمدين.

ومنذ جانفي 2006 اندمجت كل من شركة Coface Scrl وشركة Coface Ort ليكونا شركة كوفاس للخدمات COFACE SERVICES، التي تعتبر الرائدة في السوق الفرنسي للمعلومات الخاصة بالمؤسسات*** وتسيير الحقوق بحصولها على أكثر 36% من السوق الفرنسية والثانية أوروبا بعد شركة Crédit Reforme الألمانية، حيث قدر حجم أعمالها لسنة 2005 بأكثر من 100 مليون أورو.¹ كما تضم شركة COFACE SERVICES أكثر من 850 مختص في مجال المعلومات وتسيير الحقوق وبنك معطيات لأكثر من 6 ملايين مؤسسة.²

1- إدارة المعلومات: تسعى هيئات التأمين لتكوين إدارة مكافئة بتوفير المعلومات الضرورية لنشاط الشركة. وتستقي إدارة المعلومات ما تحتاجه من معلومات متعلقة بالمدين ومناخ القرض من أكثر من مصدر، فتقوم بنفسها بإجراء تحريات عن مناخ القرض من تسالته عن كل ما يتعلق بالعملية موضوع التأمين وعما يعرفه من بيانات متعلقة بالمدين تساعد في اتخاذ قرارها كما قد تتطلب منه تقديم آخر

marketing.

** Société spécialisée dans l'information et le marketing.

*** l'information d'entreprise.

¹ Coface, "Eléments Financiers 2005", Rapport D'Activité Exercice 2005, p 20.

² Coface, "Eléments Financiers 2005", op.cit, p4.

ميرانياته¹. وعليه يمكن تلخيص أهم المهام التي تقوم بها إدارة المعلومات في النقاط التالية:

- تحريات إدارة المعلومات : تقوم إدارة المعلومات بالتحري عن مركز مانح القرض في السوق كما تلجأ في بعض الأحيان إلى استخراج السجل التجاري الخاص به أو بالمدين*؛
- مانح القرض: يشكل هذا الأخير مصدرا أساسيا للمعلومات، وذلك لأن هيئة التأمين لا تستطيع بمفردها أن تجمع كافة المعلومات التي تحتاجها عنه، كما أنها تلقي عليه مسؤولية عدم تمكنها من التوصل لكافة المعلومات الخاصة به والتي قد تؤثر في اتخاذ قرارها²؛
- ميزانية مانح القرض: تهتم هيئات التأمين بمعرفة حجم الديون المدومة ونسبتها بالمقارنة بحجم عمليات مانح القرض التصديرية، فبناء على ذلك ستقرر منح التأمين من عدمه، وتحدد قيمة القسط على وجه التحديد.

1- 3- سفارة بلد هيئة التأمين في بلد المدين : تمثل السفارات مصدرا هاما من مصادر المعلومات³، حيث تقوم هيئة التأمين بإرسال ملف المشتري إلى سفاراتها أو إلى المكتب التجاري في البلد المعني للاستعلام عنه.

1- 4- البنوك: تعتبر البنوك مصدرا أساسيا للمعلومات ولا يمكن الاستغناء عليه من طرف هيئة التأمين التي ترغب في الاطلاع على حسابات المشتري أو مانح القرض لدى البنوك التي يتعامل معها وذلك لمساعدتها على معرفة الوضع المالي للمشتري أو مانح القرض⁴. ولكن تصطدم رغبة هيئات التأمين في الحصول على المعلومات التي تريدها من هذا المصدر بالتزام البنوك بالسرية.

¹ Bastin, Jean., " l'assurance Crédit dans le Monde Contemporain ", Editions L.G.D.J, Paris, 1978, p154.

تسمح الشركة المشتركة في هذه الخدمة من INFOGREFFE بوجد في فرنسا خدمة تسمى الحصول على الخدمات التالية مقابل دفع عمولات: صورة من مستخرج السجل التجاري، ملخص الميزانية، الميزانية كاملة.

² Beillard, Jean., " l'assurance crédit en France ", Thèse de doctorat d'Etat

ES Sciences Economiques, Bordeaux , 1973 , p171.

³ Asfour, Jean Claude., "Pour Prévenir les Impayés, Informer -Vous

D'abord ?", le MOCI, N°1225, 17 octobre 1996, p89.

⁴ Bastin, Jean., op.cit, p33.

ب-4-

دراسة العقد المبرم بين المشتري ومانح القرض: يعتبر هذا العقد أحد العناصر التي تعتمد عليها هيئة التأمين في اتخاذ قرارها بتغطية مانح القرض، حيث تقوم هيئة التأمين بدراسة عدة عناصر في العقد المبرم بين مانح القرض والمشتري، مثل²:

□ مدة القرض: فكلما زادت المدة الممنوحة من مانح القرض كلما زادت نسبة تحقق الخطر المشمول بالتأمين؛

□ شروط التسديد: تدرس الشركة طريقة التسديد ومدته؛

□ مبلغ التعاقب: وهو يمثل المبلغ الذي ستقوم الشركة بتأمينه، وتدرس مدى تناسبه مع الضمانات الممنوحة ومدة التسديد ووسيلة التسديد، لتنتهي إلى تحديد المبلغ الذي ستقوم بتأمينه³؛

□ التأمينات: تبحث هيئة التأمين في التعاقب المبرم بين الطرفين من حيث حجم ونوعية التأمينات الممنوحة لمانح القرض في مقابل الأجل الذي حصل عليه المشتري⁴، وعلى ضوء تقييمها لهذه الضمانات تنظر مدى كفايتها للوفاء بدين المشتري في حالة تحقق أحد المخاطر المشمولة بتأمينه؛

□ الائتمانات المفروضة على الطرفين: تسعى هيئة التأمين لمعرفة التزامات التعاقب المبرم بين الطرفين حتى تستطيع التأكد من احترام مانح القرض لالتزاماته وبالتالي التأكد من أحقيته في التعويض.

2- إدارة تأمين القروض على المصادر بعد تحقق الخطر:

بعدما يتحقق الخطر المغطى، تقوم هيئة التأمين بدفع التعويض لمانح القرض بعد أن تتأكد من توافر الشروط المبينة لاستحقاقية التعويض، وتتمثل بصفة أساسية في:

أ- التأكد من وقوع الخسارة؛

ب- العلاقة بين الخسارة والخطر؛

ت- وفاء مانح القرض بجميع الائتمانات التي تفرضها عليه بوليصة التأمين؛

¹ Kengne, Gabriel, " le Contrat D'assurance Crédit Pour la Couverture Des Risques d'exportation ", Thèse de doctorat d'Etat ES Sciences Economiques Paris V, 1996, p 48.

² Barral, Geneviève., op.cit, p135.

³ Kengne, Gabriel., op.cit, p 50.

⁴ Bastin, Jean., op.cit, p 279.

ث-

تنفيذ مانح القرض لالتزامات عقده مع المشتري؛

ج-

التأكد من أن الشحنة التي شملتها الخسارة مشمولة بالتأمين.

بالتأمين.

وبعد أن تتأكد من توفر هذه الشروط، تقوم هيئة التأمين بدفع مبلغ التعويض في المواعيد المحددة في بوليصة التأمين، ثم تباشر بعد ذلك إجراءات الاسترداد في مواجهة مدين مانح القرض.

أ- الاسترداد: وهو العملية التي تتمثل في قيام هيئة التأمين أوامانح القرض بحسب الأحوال باتخاذ كافة الإجراءات، القضائية وغير القضائية، اللازمة للرجوع على المدين لتحصيل مبلغ المديونية¹.

ب- إجراءات الاسترداد: تتنوع إجراءات الاسترداد ما بين تدخل مانح القرض نفسه أو تدخل هيئة التأمين أو هيئات تمثيل لدى بلد المدين، أو أخيراً التدخل القانوني.

ب-1- تدخل هيئة التأمين: تدخل هيئة التأمين لاسترداد مبلغ المديونية بناء على الإشعار الذي تتلقاه من مانح القرض بوقوع الخطر المشمول بالتأمين². كما قد تحتفظ بعض هيئات التأمين بحقوقها في التدخل حتى ولو لم يطلب منها ذلك مانح القرض، وذلك في الأوقات التي تقدر هيئة التأمين ضرورة التدخل حتى لا تضيق التأمينات المقررة. فمثلاً تنص الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية، على أنه يجب أن يصحب إخطار التهديد بوقوع الخطر، طلب تدخل مقدم من المؤمن له، كما تحتفظ الشركة بحق التدخل بمجرد التهديد بوقوع الخطر إذا ما قدرت ذلك ضرورياً.

ب-2- تدخل مانح القرض: يقوم مانح القرض بالانصاف بمدينه قبل حلول أجل الاستحقاق بفترة معقولة، وذلك من ناحية لتذكيره بمديونيته حتى يكون مستعداً عند حلول أجل الاستحقاق، ومن ناحية أخرى ليستطلع أوضاع مدينه، إذ ربما تكون حالته المالية متعثرة، فيقوم مانح القرض بإبلاغ هيئة التأمين للإسراع باتخاذ الإجراء الملائم قصد استرداد مبلغ المديونية³.

ب-3- تدخل مانح القرض: يقوم مانح القرض بالانصاف بمدينه قبل حلول أجل الاستحقاق بفترة معقولة، وذلك من ناحية لتذكيره بمديونيته حتى يكون مستعداً عند حلول أجل الاستحقاق، ومن ناحية أخرى ليستطلع أوضاع مدينه، إذ ربما تكون حالته المالية متعثرة، فيقوم مانح القرض بإبلاغ هيئة التأمين للإسراع باتخاذ الإجراء الملائم قصد استرداد مبلغ المديونية³.

¹ Deschanel, Jean- Pierre., Lemoine, Laurent., " L'assurance des Crédits ", Presse Universitaires de France, Paris, 1996, p56.

² Pietri André, Jean., " Comment Garantir le Risque Crédit? ", L'argus Editions , Paris, 1994., p24.

³ Deschanel, Jean- Pierre., Lemoine, Laurent., op.cit, p55.

ولكن بعض هيئات التأمين تبالغ في الالتزام الملقى على عاتق مانح القرض بالتدخل لاسترداد مبلغ المديونية، لدرجة أنها قد تطلب منه مباشرة إجراءات الاسترداد بنفسه. وهذا الأمر غير مقبول ويفرغ تأمين القرض من مضمونه، فمانح القرض لم يبرم عقد التأمين إلا للحصول على التعويض عن الخسارة التي لحقت به من جراء تقصير المدين فلا يمكننا أن نطالب مانح القرض بالقيام أيضا بالاسترداد.

ولقد جاء في بوليصة تأمين الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية في المادة رقم 14 فقرة (د) على أنه: "إذا لم تقم شركة التأمين بنفسها بالرجوع على المدين العاجز عن الدفع، يتعهد المؤمن له باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية حقوقه وبسداد الدين المضمون، أمسا فيما يتعلق بالعمليات المدفوعة مقابل المستندات، يتخذ المؤمن كل الإجراءات الضرورية لحماية السلع".

وانطلاقا مما سبق فإنه لشركة التأمين الحق في طلب تدخل مانح القرض في بعض الحالات، لكن لا يجب أن تتماهى في ذلك، وإلا أصبح الائتمان عديم الفائدة بالنسبة لمانح القرض الذي يتحمل عبء دفع أقساط التأمين.

ب-3- تدخل هيئات تمثيل بلد هيئة التأمين: في حالة فشل محاولات تدخل هيئات التأمين، تلجأ هذه الأخيرة إلى سفارة بلدها في بلد المدين أو التمثيلية التجارية، بطلب المساعدة في الرجوع على المدين لتحويل مبلغ المديونية. وتلجأ هيئة التأمين إلى سفارة بلدها في بلد المدين لأكثر من سبب، منها قرب السفارة من المدين، فهي بذلك تكون أقدر على التقصي عن أحواله ومعرفه أسباب عدم التزامه.

ب-4- التدخل القانوني: في حالة عدم التوصل إلى حل يرضي مانح القرض وهيئة التأمين، فلا يكون أمام هيئة التأمين مفر من اللجوء إلى الحل القانوني. ويتمثل ذلك في أحد الأمرين: إما اللجوء إلى هيئات تأمين أخرى في بلد المدين أو إلى محام في بلد المدين.

3- إدارة تأمين القروض على الصادات من خلال التقنيات المالية المتخصصة: بغية تنمية مبيعاتها، تلجأ المؤسسات أكثر فأكثر إلى الأسواق الخارجية، ولكنها تواجه في ذلك بعض الصعوبات المتعلقة باختلاف اللغات والعادات والتقاليد والتشريعات وبعد المسافات.

¹ Barral, Geneviève, op.cit, p183.

ومن أجل ذلك قامت معظم الدول بإنشاء هيئات رسمية لمساعدة المصدرين على التحكم في المخاطر الخاصة بالتصدير، علما أن بعض شركات التأمين الخاصة تعرض بوليصات تلتزم واحتياجات المصدرين، من خلال تغطيتها للمخاطر التالية:

أ- خطر التصنيع: حيث تعوض مؤسسة التأمين المصدر عن المصاريف التي التزم بها في حالة انقطاع أو إلغاء الصفقة قبل التسليمات المتوقعة؛

ب- خطر القرض: ويخص مخاطر عدم الدفع؛

ت- خطر الصرف: وهو يتعلق بالمخاطر المرتبطة بتغيرات

أسعار الصرف؛

ث- الخطر السياسي: يمكن أن يتعلق الأمر بالخطر السياسي البحث (كالحرروب، الثورات والتمردات...) أو خطر عدم التحويل (قرار متخذ من طرف حكومة أجنبية بمنع أو تأجيل تحويل الأموال من طرف المدين)؛

ج- خطر الكوارث: وتتمثل في الفيضانات، الزلازل، ثوران

البراكين والأعاصير.

وعلى العموم، نقترح مؤسسات التأمين بوليصات تضمن رقم الأعمال الموجه للتصدير، ففي فرنسا مثلا تعتبر الخدمات المنوطة من طرف هيئات تأمين القروض سارية المفعول فيما يتعلق بالوقاية والتحويل والتعويض، حيث تصل نسبة التعويض إلى 85% فيما يخص المخاطر ذات الطابع التجاري و90% فيما يخص المخاطر السياسية.

وتتحدد معدلات الأقساط بدلالة:

- طبيعة نشاط المصدر؛
- مبلغ رقم الأعمال وتوزيعه الجغرافي؛
- أهمية القروض المؤمنة.

أما فيما يخص القروض التي لا تتعدى آجالها 180 يوما، تتراوح معدلات الأقساط ما بين 0.30% إلى 0.90%، أما بالنسبة للمخاطر السياسية فهي في حدود 2.99%.

¹ Denecker, X., "L'assurance Crédit à L'exportation", le Guide du Crédit Management, Paris, 1996, p12.

انظر البوليصة الشاملة للكوفاس GCP COFACE.

وتحتكر شركة الكوفاس عمليات تأمين التجارة الخارجية في فرنسا، وتقترح ثلاثة أنواع رئيسية من بوليصات التأمين:

- البوليصة الشاملة GCP Police globale : وتغطي هذه الوثيقة المخاطر التجارية والسياسية للعمليات التجارية التي تتجاوز 1.5 مليون أورو سنوياً؛

- البوليصة الشاملة المبسطة (خطر تجاري وخطر سياسي) Police globale super (G.C.P. Super) simplifiée : وتخص العمليات التجارية التي تتراوح مابين 0.25 و 1.5 مليون أورو؛

- البوليصة الشاملة التجارية والسياسية للمؤسسات الجديدة في التصدير (NOVEX)** : وهي موجهة للشباب الذين يسعون للتصدير في حدود 0.25 مليون أورو.

إن الأقساط المدفوعة من طرف الكوفاس تغطي المبيعات إلى الخارج، وذلك من خلال تقديم بعض المزايا مثل:

- التأمين المقترح على كل دول العالم؛
- تأمين المخاطر التجارية والسياسية والكوارث وعدم التحويل؛
- المساعدة في الوقاية من خلال المعلومات المقدمة؛
- التعويض من 80% إلى 90% من الحقوق في حالة عدم الدفع.

وتعتبر شركة كوفاس مؤمن القروض الوحيد الذي وضع صيغة تمكن من تأمين تدفقات الأعمال القصيرة الأجل المنجزة في الخارج لمبالغ أقل من 0.25 مليون أورو من خلال آلية (NOVEX)، التي تغطي مخاطر عدم الدفع الناجمة عن إعمار 12 مشري تابعين لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمبلغ جزافي بقيمة 2000 أورو.

ومن أجل مواجهة المنافسة الداخلية والخارجية تبحث مؤسسات التأمين عن تحالفات مع مؤسسات أخرى، حيث تشاركت SFAC الفرنسية مع COBAC البلجيكية قبل أن تتشارك مع هرمس الألمانية لتكون فيما بعد Euler-Hermès المؤسسة الرائدة عالمياً في هذا القطاع.

** les Nouveaux jeunes à l'export.

يعتبر تأمين القروض الوسيلة الأولى لتغطية مخاطر الإعسار بواسطة التحويل، لكن يوجد حلول أخرى منها : عقد تحويل الفاتورة L'AFFACTURAGE، بالإضافة إلى طرق أخرى تتراوح بين التمويل وتأمين الدفع والمخصصة أساساً للمصدرين، ويعتبر الخصم التجاري FORFAITAGE أهمها إلا أنه قليل الاستعمال، كما يوجد تقنيات أخرى منها الاعتماد المستندي وتأكيذ الطلبية.

ثالثاً - تطور صناعة تأمين القروض على الصادرات العالمية وأهم تحدياتها:

على صعيد صناعة التأمين، عرف سوق التأمين العالمي خلال سنة 2007 اتجاهات توسعية في حجم العمليات وفي عدد وكالات التأمين مع استمرار تكوين تحالفات إستراتيجية. كما استمرت جهود تطوير صناعة التأمين من خلال ابتكار منتجات جديدة وآليات جديدة. فقيما يخص المنتجات الجديدة قامت العديد من هيئات التأمين بتطوير أدوات جديدة لتقييم الملاءة المالية وإصدار تصنيف ائتماني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. أما فيما يخص الآليات الجديدة، فقد عملت هيئات التأمين على تحقيق التوازن لمحافظة عملياتها، فيما بين قيم ومخاطر عمليات التأمين قصيرة الأجل من جهة ومتوسطة وطويلة الأجل من جهة أخرى سعياً منها للمحافظة على مستوى المخاطرة غير المتوقعة ضمن الحدود المقبولة.¹

1- تحليل واقع سوق التأمينات العالمي: تشير البيانات الواردة في الجدول أسفله إلى أن مجمل التأمينات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات تأمين الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي تأسس في سنة 1934 ويضم 51 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 43 دولة وهيئات إقليمية ودولية، بلغت في سنة 2006 حوالي 1224 مليار دولار أمريكي مقابل 1072 مليار دولار أمريكي وهو ما يمثل 10% من حجم الصادرات العالمية، منها 1110 مليار دولار أمريكي لقروض الصادرات (منها 67% لقروض الصادرات قصيرة

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007"، الكويت، ماي 2008، ص 160.

الأجل) و 114 مليار دولار أمريكي لتأمين الاستثمار، ويعود ذلك إلى الانتعاش الكبير للتجارة الخارجية التي فاقت معدلات نموها معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

ولقد عرف نمو الطلب على خدمات التأمين ارتفاعاً بمعدلات متسارعة نتيجة للعديد من العوامل منها ارتفاع أسعار السلع الأساسية وما ترتب عنه من زيادة التدفقات الاستثمارية من جهة ونقص السيولة في الأسواق المالية الناجمة عن أزمة القروض العقارية الأمريكية من جهة أخرى. كما شهد سوق التأمين الطلب على تأمين القروض المقدمة من طرف البنوك تماشياً مع متطلبات لجنة بازل 2 والتي بدأ العمل بها في الدول الأوروبية مع مطلع سنة 2008 في حين تم تأجيل العمل بها في الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية سنة 2009 - والتي تأتي ضمن الظواهر الجديدة التي شهدتها السوق في السنوات الأخيرة، حيث تمكن متطلبات لجنة بازل الثانية البنوك من استخدام العمليات التأمينية ضد مخاطر القروض والمخاطر السياسية للتخفيف من درجة المخاطر.

ومع تزايد تحرير الاقتصاديات وفتح الأسواق وقوة حركة التجارة والاستثمار، أصبحت الأزمات أكثر قابلية للعدوى والانتشار واختلقت نوعية المخاطر السياسية المغطاة فظهر خطر جديد يدعى بالمصادرة غير المباشرة أو الزاحفة Creeping expropriation، والذي يعكس تدخل الحكومة من خلال الضرائب أو تغيير القوانين أو منع الدخول لقطاع ما، أو إجراءات أخرى تترتب عليها نتائج مماثلة لما يترتب على مخاطر المصادرة أو التأميم.²

إن المخاطر السياسية المرتبطة بالمصادرة، تعني تدخل حكومة القطر المضيف للاستثمار لمصادرة حقوق الملكية للمستثمر الأجنبي لديها إما مباشرة بوضع اليد على الأصول، أو من خلال مجموعة من الإجراءات والأفعال التمييزية التي تسمى المصادرة غير المباشرة أو الزاحفة، ويكون أثرها جعل المشروع غير ذي جدوى للمستثمر الأجنبي سواء ظل ذلك المستثمر في نظر القانون هو المالك للمشروع أو تم

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007"، مرجع 1

سابق، ص 162.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مستجدات صناعة الضمان"، نشرة ضمان الاستثمار، 2، الكويت، العدد الفصلي الأول 2005، ص 8.

بحريه من الملكية بمرور الوقت.¹ وقد تنامي بروز المخاطر السياسية المعروفة باسم المصادرة الزاحفة وأصبحت تشكل خطراً بحسب له حساب خاصة لما لها من آثار على مشاريع البنية التحتية.

وتبدأ خدمة تأمين المخاطر السياسية عادة في المناطق التي تعرضت لنزاعات طويلة في قطاع المصارف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الثقة، وتلعب هيئات التأمين الحكومية دوراً مهماً في قطاع تأمين المخاطر السياسية للمدى المتوسط والطويل مع أطراف دولية وإقليمية أخرى بينما تنشط هيئات التأمين الخاصة في عمليات التأمين للمدى القصير. وقد تزايد عدد مزودي خدمات تأمين المخاطر السياسية، ومنها الشركات الخاصة مثل لويبرز وزبورخ وسوفيدين وتشاب وAIG وغيرها إلى جانب الوكالات الحكومية والدولية والإقليمية. ومن جهة أخرى ارتفعت المخاطر التجارية في عدد من الأسواق الأوروبية بتأثير انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وتأثير ذلك على تجارة التجزئة مع ارتفاع أسعار النفط لمستوى، وتأثير تفاقم عجز الموازنة الأمريكية على أسعار الفائدة والأسواق المالية، وتراجع سعر صرف الدولار مما قلل من القدرة الشرائية وأضعف قيمة الاحتياطيات الرسمية، وخاصة لدى الدول الناهضة وأثر على حجم القروض لدى الدول الناشئة وأثر على حجم القروض المصرفية التجارية وزادت حالات تعثر السداد.

لما سوق إعادة التأمين فقد استرد جزءاً كبيراً من توازنه بعد أن شهد خلال الفترة التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقصاً

في القدرة الاستيعابية وتشددت في شروط تجديد اتفاقيات إعادة التأمين.² كما شهد سوق إعادة التأمين دخول منافسين جدد، وهذا ما أدى إلى زيادة التغطية التأمينية وتراجع مستويات أسعار خدمات إعادة التأمين مع تقييم شروط أكثر مرونة.

لقد تنامت مشاركة الهيئات الخاصة في عمليات تأمين فروع المصارف للمدى القصير، إلى جانب الوكالات الحكومية، وزادت أهمية المصارف في الأنشطة التمويلية والإقراضية ومساهمتها في توفير احتياجات المستثمرين والمصدرين منفردة أو بالمشاركة مع تجمعات بنكية أخرى.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004"، 1، الكويت، ماي 2005، ص 152.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مستجدات صناعة الضمان"، مرجع سابق، ص 9.

وقد تعزز التوجه لتكوين شركات وتعاون على مستوى تبادل المعلومات الائتمانية والقطرية وتحليل الاتجاهات والدخول في عمليات تمويل مشترك لتوزيع المخاطر في الأسواق عالية المخاطرة. كما شهد سوق التأمين اهتماما متواصلا بتطبيق معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والشفافية والإدارة الرشيدة، التي أصبحت معايير متكاملة تدخل في عملية تقويم صلاحية المشروع للتأمين.

وقد وضعت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) معايير الاكوانور (Equator Principles) سنة 2003، كإطار مرجعي اختياري لاستخدام المؤسسات المالية في تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمشاركة التي تتجاوز تكاليفها 50 مليون دولار، وبلغ عدد المؤسسات التي استفادت من هذا الإطار حتى نهاية سنة 2004 نحو 27 مؤسسة مالية ومصرفية، وتعتبر الوكالة الدنمركية لتأمين قروض الصادرات أول هيئة تأمين تطبق هذه المعايير منذ ماي 2004¹.

وقد أدى انضمام 8 دول من وسط وشرق أوروبا للاتحاد الأوروبي في ماي 2004 إلى زيادة الفرص التجارية والاستثمارية والطلب على عمليات التأمين بشكل فائق قدرة وكالاتها الوطنية ودفعها إلى توسيع حجم عملياتها، ورغم أن قيمة الأقساط انخفضت بتراجع المخاطر فإن كثافة العمليات عوّضت ذلك لدى هذه الهيئات.

أما على مستوى المنطق العربية فقد تواصل نمو إجمالي عقود التأمين للعام الثالث على التوالي ليصل إلى نحو 2.9 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2006 مقابل 2.2 مليار دولار أمريكي سنة 2005، في حين اقتصرت عقود تأمين الاستثمار على 120 مليون دولار أمريكي مقابل 102 مليون دولار أمريكي سنة 2005، كما تزايد نشاط هيئات التأمين العربية خلال سنة 2007 في مجال عقود تحويل الفاتورة factoring والتأمين على القروض ما بين المؤسسات بالإضافة إلى تسويق النشاط التأميني عبر البنوك bancassurances².

كما عرفت سنة 2004 دخول بنك التصدير والاستيراد الأمريكي لتأمين تمويل مشروع توليد الكهرباء في سكيكدة بقيمة 382

¹ نفس المرجع السابق.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007"، مرجع سابق، ص 167.

مليون دولار. وكان قد أعلن في سنة 2003، أنه وفر تسهيلات بمقدار مليار دولار لشركة سرناتراك الجزائرية لتوسعة نشاطها في قطاع النفط، كما أن هيئة التأمين الصينية (صينوشور) قدمت لأول مرة تأمين أعمال تصدير بمقدار 40 مليون دولار لمعدات اتصالات لصالح هيئة الاتصالات الجزائرية¹.

تواجه صناعة التأمين عددا من المعوقات في الأسواق الناشئة بسبب عدم شفافية ووضوح القوانين التي تشهد تغيرات متلاحقة تؤثر على مجمل البيئة التشريعية والإجرائية، وضعف وضع القطاع المصرفي في بعضها، واستمرار حالات التأخير في السداد، وطول مدة نزع الاعبات التجارية، وعدم وجود مكاتب مختصة بالمعلومات الائتمانية والدراسات القطاعية المتخصصة وكذلك نقص الهيئات الرقابية.

وفيما يتعلق بنادي براغ الذي تأسس سنة 1993 بمبادرة من اتحاد بيرن وتمويل من البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، فاقد كان الهدف من إنشاء النادي تكوين نواة لنظام تبادل المعلومات بين هيئات التأمين الجديدة والقائمة في دول وسط وشرق أوروبا والتي لم تستوف الشروط المطلوبة للانضمام لاتحاد بيرن وتثبيتها لانضمام للاتحاد². ولقد تم توسيع عضوية النادي ليشمل وكالات التأمين من دول آسيا وإفريقيا، حيث يضم النادي 31 عضوا من مختلف دول العالم، واستطاع 7 منهم الانضمام إلى اتحاد بيرن. وقد بلغ حجم عمليات تأمين الدول الأعضاء بالنادي في سنة 2006 نحو 20.1 مليار دولار أمريكي بزيادة نسبتها 38.6% مقارنة مع سنة 2005، كما بلغ مجموع الأقساط التي تم تحصيلها لقاء توفير التغطية الائتمانية نحو 150.7 مليون دولار بزيادة مقابل 106.7 مليون دولار في سنة 2005.

كما تدخل في عضوية النادي كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والصندوق السعودي للتنمية والشركة المصرية لضمان الصادرات والشركة الأردنية لضمان القروض ووكالة ضمان ائتمان الصادرات العمانية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. ورغم أن عمليات التأمين في الدول العربية تتركز في المدى

¹ نفس المرجع السابق.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "نادي براغ"، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2006، ص 3.

• توفير المعلومات الحديثة وذات المصداقية ونجاح
الداعون في تبادل المعلومات التجارية الائتمانية مع شركات دولية
مخصصة للحصول على معلومات قطاعية والإفادة من شركات التصنيف
السيادي مثل ستاندر أند بورز ومن قواعد المعلومات لدى اتحاد بيرن؛

• كيفية التعامل مع التغيير المستمر في سوق المخاطر
ومقابلة الطلب على خدمات جديدة واحتياجات تطبيق بازل 2؛

• نجاح جهود بعض من هيئات التأمين، خاصة في دول
وسط وشرق أوروبا، في التحول إلى شركات خاصة أو شبه خاصة
مستقلة عن إدارة القطاع العام للتحرك بسرعة وكفاءة ومقابلة حجم
الأعمال المتزايد في سوق التأمين؛

• كيفية التعامل مع نوعية مختلفة من المستفيدين من خدمة
التأمين مع تطور هذه الفئة التي أصبحت أكثر وعياً وإيجابية ومعروفة؛

• تنامي دور هيئات التأمين في المشاريع الضخمة
الناجمة عن تزايد برامج الخصخصة في قطاعات البنية التحتية ومنها
توليد الكهرباء وتحلية المياه والاتصالات والنقل والطيران.

وفي دراسات أعدتها شركة كوفاس¹ شملت مسحاً وزع على
120 عميلاً لديها في الربع الأخير من سنة 2004، اتضح فيها أن قطاع
الأعمال ينظر إلى صناعة التأمين بإيجابية كأداة مهمة في تحسين كفاءة
الأعمال وإدارة مخاطر القروض ووضع الموازنة وتعزيز القدرة على
الحصول على الموارد المالية بكفاءة.

كما تم تأسيس وكالة تصنيف ائتماني بمساعدة وكالة ستاندر
اندبورز العالمية ومساهمة من وكالة Co & A M Best للمساعدة على
تأسيس الاتحاد الأفريقي لمزودي تأمين قروض الصناديق بالتعاون مع
المنظمة الإفريقية للتأمين، التي تأسست سنة 1972 ويدخل في عضويتها
285 وكالة من 46 دولة إفريقية، وقد اهتم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتممية (انكتاد) بدعم قطاع التأمين وإعادة التأمين في الدول النامية
والأقل نمواً منذ سنة 1964.²

وعليه يعتبر التأمين من بين النشاطات المهمة، حيث قدرت
الأقساط الخامة الصادرة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

¹ COFACE, Rapport annuel 2005, p16.

² مرجع سابق، ص 158.

القصور الذي تحظى معظم الدول العربية فيه بسجل سداد جيد، فإن
عمليات المدى المتوسط يتوقع لها الزيادة.

ومازالت صناعة التأمين تواجه عدداً من المعوقات في الأسواق
الناهضة بسبب عدم شفافية ووضوح القوانين التي تشهد تغيرات متلاحقة
تؤثر في مجمل البيئة التشريعية والإجرائية وضعف، وضع القطاع
المصرفي في بعضها واستمرار حالات التأخير في السداد وطول مدة
فض النزاعات التجارية، وعدم وجود مكاتب مختصة بالمعلومات
الائتمانية والدراسات القطاعية المتخصصة وكذلك نقص الهيئات
الرقابية¹.

الجدول رقم (1): تطور صناعة التأمين العالمية من 1990 إلى
2006 (مليار دولار)

السنة	تأمين الصادرات				قيمة التعويضات المستردة	قيمة التعويضات المدفوعة	الإجمالي	ضمان الاستثمار	نسبة النمو	تأمين إجمالي تأمين الصادرات	متوسط وطول الأجل	قصير الأجل
	تأمين إجمالي	تأمين إجمالي	تأمين إجمالي	تأمين إجمالي								
1990	264	108	372	-	4.42	13.54	375	3.0	-	372	108	264
1995	311	87	398	6.98	8.31	11.81	408	10.0	6.98	398	87	311
2000	398.4	72.5	470.9	18.31	6.11	5.31	483.6	12.7	18.31	470.9	72.5	398.4
2001	382.4	59.8	442.2	-	7.77	4.46	458.6	16.4	-	442.2	59.8	382.4
2002	417.5	55.9	473.4	7.05	7.07	5.26	487.8	14.4	6.09	473.4	55.9	417.5
2003	575.7	66.4	642.4	35.69	8.7	4.2	656.9	14.8	35.69	642.4	66.4	575.7
2004	693.4	76.6	770	19.86	10.1	3.6	788.5	18.5	19.86	770	76.6	693.4
2005	911.6	124	1035.6	36.1	19.7	2.9	1071.7	36.1	36.1	1035.6	124	911.6
2006	743.7	366.3	1110	114	غير متاح	غير متاح	1224	114	غير متاح	1110	366.3	743.7

the (including 7200 Union, Yearbook Berne The Source:
8.Prague Club), 200 Union Berne

2- أهم التحديات المقبلة للهيئات العاملة في صناعة التأمين
ولعل أهم التحديات التي تواجه هيئات التأمين في العالم مايلي²:

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004"، مرجع سابق، ص 157.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مستجدات صناعة الضمان"، مرجع سابق، ص 10.

كما يتبين بجلاء مدى أهمية الدور الذي يلعبه نظام تأمين القروض على المصادر في حماية المصدر مانح القرض من المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد تتهدده في تعاملاته الخارجية.

وفي ختام هذه الدراسة ومن خلال ما ورد فيها، خلصنا إلى النتائج التالية:

- 1 / يعتبر نظام تأمين القروض على المصادر من بين أهم أدوات تنمية المصادر، من خلال تأمين القروض التي يقدمها المصدرون لربائهم من مختلف الأخطار التي قد يتعرضون لها لإتمام عملية التصدير، مما يدفع ويحفز المصدرين على التصدير بكل أمان؛
- ب / كما يعمل نظام تأمين القروض على تنمية المصادر الوطنية، من خلال طرح عدة وثائق تأمين تغطي أخطارا متعددة وفق سياسة توازن بين الأقساط المتحصل عليها والتعويضات المقدمة، تقاديا لوقوع اختلال مالي وعرقلة لتنمية المصادر؛
- ت / يمكن تأمين القروض للمصدر من زيادة قدرته على منح شروط دفع ميسرة للمشتري الخارجي، وبالتالي زيادة مبيعاته، حيث أن التأمين سيمكن المصدر من الحصول على تمويل لنشاطه بشروط أفضل.

إلا أنه بالرغم من المزايا العديدة التي يقدمها نظام تأمين القروض على المصادر إلى المصدرين والمؤسسات المالية، إلا أن المؤسسات التمويلية قد لا تعتبر أن الغطاء التأميني الذي توفره برامح تأمين القروض على المصادر كافيا ولا يمثل حماية تامة، وذلك لأن وثيقة التأمين قد لا تغطي الأخطار الناتجة عن عدم قبول المشتري للبضائع، وكذلك فقد تبطل أو تفسخ الوثيقة بسبب فشل المصدر في الوفاء بالتزاماته. وعليه ما يعيب تأمين القروض على المصادر أنه لا يمتد إلى تأمين قدرة المصدر ذاته على الوفاء بمتطلباته، وهذا يطرح ضرورة تكامل الخدمات التأمينية لتشمل إلى جانب تأمين قروض المصادر تأمين موازي لمخاطر عدم قدرة المصدر على تنفيذ التزاماته التعاقدية.

بـ 2510 مليار دولار في سنة 2000، بنسبة زيادة قدرها 6.4% مقارنة بسنة 1999. ويرتكز نشاط التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل 45.6% من سوق التأمين، وتترايد حصة الولايات المتحدة الأمريكية من التأمين، إذا استثنينا التأمين على الحياة، حيث ترتفع النسبة لتصل إلى 56.2% من حجم إجمالي مقرر بـ 1087.2 مليار دولار أمريكي.

فالمؤسسات التي تقبل بدفع أقساط التأمين تهدف من وراء ذلك التغطية ضد كل أنواع المخاطر الممكنة، لكن كيف يمكن للمؤمنين أن يواجهوا كل هذا العدد المتزايد من المخاطر؟.

فلمدة طويلة كان الحل يتمثل في إعادة التأمين، أين كانت شركات التأمين تقترض خارج الميزانية لرفع الضغط الممارس على أموالهم الخاصة المعرضة للمخاطر.

وقد تولد عن المخاطر الكبيرة التي شهدها العالم، نقصا في التمويل أدى بدوره إلى ارتفاع في تكلفة رأس المال في سوق التأمين، وهذا ما جعل المؤمنين يتجهون نحو صيغ توزيع المخاطر titrisation des risques، ولقد استقر الطلب على هذه الأوراق الممثلة للمخاطر في نهاية سنوات التسعينات، وينتظر المتعاملين في هذه السوق على أن أحداث 11 سبتمبر ستعمل على عودة هذه الخدمة بقوة، خاصة فيما يتعلق بسندات الكوارث* الموجهة لتغطية مخاطر الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والأعاصير¹.

الخلاصة

من بين أدوات تنمية المصادر نجد نظام تأمين القرض على المصادر الذي يقوم بدور معتبر من خلال ضمانه للقروض التي يقدمها المصدرون لربائهم من مختلف الأخطار التي قد يتعرضون لها لإتمام عملية التصدير، مما يدفع ويحفز المصدرين على التصدير بكل أمان.

* Obligations Catastrophes.

¹ OCDE, " les Risques dans l'assurance ", Annuaire des statistiques d'assurance 1993-2000, Paris, 21/11/2002, p52.